مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

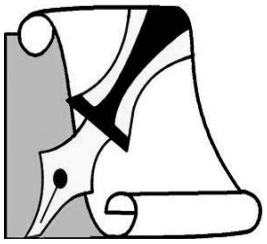

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

لا زالت التحركات الفلسطينية متواصلة لتوسيع المظلّة الدولية للعملية التي ألقتها المبادرة الفرنسية الأخيرة لعقد مؤتمر دولي حول «السلام» في المنطقة. ومن المتوقع أن تتواصل الجهود الفرنسية لعقد اللقاء التحضيري للمؤتمر أواخر الشهر الحالي؛ رغم الرفض الإسرائيلي، وعدم الحماس الأميركي للمبادرة، على الأقلّ في الظاهر حتى الآن. ويبدو أن تقرير اللجنة الرباعية، الذي من المقرّر أن يصدر قبل اللقاء التحضيري، يشكّل محاولة أميركية لتفعيل تحرّك دولي موازٍ للتحرّك الفرنسي، بعد غياب طويل للرباعية الدولية عن المشهد السياسي وتراجع فعاليتها. وفي هذه الأجواء جرى تأجيل التحرّك الفلسطيني لدى مجلس الأمن بخصوص الاستيطان، بانتظار ما سوف تُسفر عنه الجهود الفرنسية والمتابعة العربية. وفي الأسبوع الماضي برز على الساحة الفلسطينية أمران جديدان: الأول هو قرارات فلسطينية صدرت عن اللجنة المركزية لحركة فتح؛ وبنفس المضمون صدر قرار عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بخصوص التخلّي التدريجي عن التنسيق الأمني والعلاقات مع حكومة العدو. الأمر الثاني هو إثارة موضوع الأنفاق مجدّداً، والعمليات العسكرية التي جرت بعيد ذلك، والتي استمرّت لمدّة أربعة أيام واستدعت اتصالات من الجهات المعنيّة للجم التراشق الناري على حدود وعمق قطاع غزّة. وقد لعب الدور الأساس في الاتصالات الجانبان المصري والقطري والأمم المتحدة، من أجل تثبيت التهدئة. بعض المراقبين رأوا أن التطوّرات التي حصلت مرتبطة بموضوع المفاوضات حول الميناء في غزّة؛ وشكّلترسالة للداخل الصهيوني بأن الإمكانيات الهائلة التي جُلِبت لمواجهة الأنفاق أدّت إلى تحقيق نتائج برزت باكتشاف بعض هذه الأنفاق. وفي هذا الإطار أكدت مصادر العدو نيّة جيش الاحتلال مواصلة العمل ضد الأنفاق، وأن تفاهمات إنهاء العدوان في العام ٢٠١٤ تضمنت السماح لجيش الاحتلال بالبحث عن الأنفاق في المناطق المتاخمة للسياج الحدودي بعمق مئات الأمتار.

من جانب آخر، ولمواجهة موافقة الولايات المتحدة على تشديد لهجة إدانة الاستيطان في بيان الرباعية الدولية المرتقب، تعمل حكومة العدو بشكل حثيث في محاولة لتخفيف حدّة التقرير الذي سينشره أعضاء اللجنة الرباعية الدولية «الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي»، في الأسبوع الأخير من شهر أيار الحالي، والمتوقع أن يوجه انتقادات شديدة اللهجة إلى البناء الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويسود التخوّف في كيان العدو من تشدّد الموقف الأميركي إزاء المستوطنات؛ كما تحاول "إسرائيل" منع وضع يتطرّق فيه التقرير إلى الخطوات المحتملة في الصراع الإسرائيلي . الفلسطيني من جانب مجلس الأمن الدولي.

وكان وزراء خارجية اللجنة الرباعية قد اجتمعوا في شباط الماضي في ميونخ بألمانيا، وأعلنوا نيّتهم نشر تقرير حول الجمود السياسي بين "إسرائيل" والفلسطينيين. ولأول مرّة تطرّق البيان إلى التعاون الممكن بين اللجنة الرباعية ومجلس الأمن الدولي. ومن بين أسباب قرار إعداد هذا التقرير رغبة "الرباعية" في الردّ على المبادرة الفرنسية لعقد مؤتمر دولي للسلام وضمان عدم سيطرة الفرنسيين على قيادة العملية على الحلبة الدولية.

وحسب قول مصادر دبلوماسية غربية ومسؤولون إسرائيليون كبار، فإنه يُتوقّع أن يكون التقرير قصيراً نسبياً، ويشمل وصفاً للأوضاع وتوصيات بالخطوات التي يجب تنفيذها من قِبل "إسرائيل" والفلسطينيين.

وتُقدّر "إسرائيل" أن يتضمن التقرير انتقاداً شديداً لها، خاصة في موضوع البناء الاستيطاني والقيود التي تفرضها على الفلسطينيين في مناطق «ج» في الضفة الغربية، التي تسيطر عليها مدنياً وأمنياً.

وذكرت عدّة وكالات أنباء أن الإدارة الأميركية وافقت على استخدام لغة أشدّ من الماضي في كلّ ما يتعلق بشجب البناء في المستوطنات. كما يُتوقّع أن يشمل التقرير انتقادات للسلطة الفلسطينية في كلّ ما يتعلق بالتحريض ضدّ "إسرائيل" وعدم منع الهجمات "الإرهابية" ضدّ الإسرائيليينّ

وعلى الرغم من أنه ليس من الواضح بعد كيف ستكون الآثار العملية لانتقاد "إسرائيل" في التقرير، إلاّ أن "إسرائيل" توليه أهمية كبيرة. والسبب في ذلك هو أنه لأول مرّة منذ سنوات ستعرض الرباعية الدولية موقفاً آنياً من الجمود في العملية السلمية بين "إسرائيل" والفلسطينيين. وسيُفعل ذلك تقريباً دون أيّ اعتبار للجانبين حسب مصادر إسرائيلية. ومن المحتمل أن تشكّل توصيات التقرير قاعدة لاستمرارية المبادرة الفرنسية أو لخطوة تبلور ميراث الرئيس الأميركي باراك أوباما في الموضوع الإسرائيلي . الفلسطيني قبل نهاية السنة. كما يمكن للتقرير أن يشكّل قاعدة لاستئناف العملية السلمية بعد انتخاب الرئيس الأميركي المقبل.

وقال مسؤول إسرائيلي كبير إن حكومة نتنياهو تُجري اتصالات مع كلّ الدول الأعضاء في "الرباعية"، في محاولة للتخفيف من حدّة التقرير. ويركّز على العمل في هذا الشأن، مبعوث رئيس الحكومة الإسرائيلية الخاص المحامي يتسحاق مولخو الذي يجري اتصالات دائمة مع الموفد الأميركي للعملية السلمية فرانك ليفنشتاين. كما يجري مسؤولون كبار في وزارة الخارجية اتصالات مشابهة مع ممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا. كما حوّلت "إسرائيل" وثائق مختلفة إلى ممثّلي "الرباعية" في محاولة منها لتخفيف الانتقاد لها، أو على الأقل لزيادة الانتقاد للفلسطينيين.

وقال مسؤول إسرائيلي آخر إن «المسألة الأساسية هي: إلى أيّ حدٍ سيكون الانتقاد شديداً للمستوطنات. فحول هذا الموضوع يمكن لكلّ أعضاء الرباعية الالتفاف دون أيّ مشكلة». وأضاف أن "إسرائيل" تريد

الامتناع عن وضعٍ توافق فيه الولايات المتحدة على تشديد موقفها وتضمين التقرير مقولة تعتبر المستوطنات غير قانونية؛ علماً بأن الموقف الأميركي اعتبر حتى اليوم المستوطنات غير مشروعة وتعرقل مسار "السلام".

إن "إسرائيل" معنيّة بمنع أيّ ذكر في التقرير لأيّ عمل مستقبلي في مجلس الأمن، وهي تخشى إمكانية طرح "الرباعية" التقرير للنقاش في مجلس الأمن. كما يُحتمل أن يوصي التقرير مجلس الأمن بالقيام بعملٍ ما في موضوع المستوطنات، أو طرح تعريف أساسي لاستئناف المفاوضات بين "إسرائيل" والفلسطينيين من خلال التطرّق إلى مسائل الحدود والقدس والأمن واللاجئين.

يُشار إلى أن تقرير "الرباعية" تحوّل في الأسابيع الأخيرة إلى تقرير شبه أمريكي. صحيح أن مبعوث الأمم المتحدة نيكولاي ملادينوف ومبعوث الاتحاد الأوروبي فرناندو جنتليني يُسهمان في طرح مضمون التوصيات، لكن من يقود كتابة التقرير هو مبعوث الولايات المتحدة ليفنشتاين.

وقد التقى وزير الخارجية الأميركي جون كيري في واشنطن مفوّضة خارجية الاتحاد الأوروبي فيدريكا موغيريني، وناقشا التقرير وموعد نشره. ومن المتوقع أن يلتقي أعضاء "الرباعية" في موسكو لاحقاً في محاولة لتوحيد المسودّات المختلفة للتقرير التي أعدّها كلّ طرف.

وقال المسؤول الإسرائيلي إنه يُستدلّ من المعلومات التي وصلت إلى وزارة الخارجية أن الموعد المتوقع لنشر التقرير هو ٢٥ مايو/ أيار الحالي، أي قبل أسبوع من لقاء وزراء الخارجية في الموضوع الإسرائيلي – الفلسطيني في باريس، تمهيداً لمؤتمر "السلام" الدولي الذي تسعى فرنسا لعقده قبل نهاية العام الجاري. وأضاف أن أعضاء "الرباعية" يريدون نشر التقرير قبل اللقاء في باريس، وبالتالي السيطرة على جدول أعماله.

في تفاصيل اتصالات التهدئة في قطاع غزّة، تلقّت حكومة العدومن جهة، وحركة حماس في قطاع غزّة من جهة أخرى، العديد من الاتصالات والرسائل "غير المعلنة"، من أجل إعادة تثبيت التهدئة وإنهاء موجة القتال الجديدة في مناطق الحدود البريّة لقطاع غزّة، خشية من انهيار كامل للاتفاق القائم منذ عامين؛ وأبرزها ما وجِّه على شكل تحذير بأن استمرار الهجمات المتبادلة وتفاقم الوضع سيدفع الدول المانحة لوقف تمويل عمليات بناء المساكن التي دمّرت خلال الحرب على غزّة (٢٠١٤).

أولى الاتصالات التي جرت كانت من قبل مصر وقطر، بصفة الأولى راعية لاتفاق التهدئة الأخيرة، والثانية لقربها من حركة حماس، وقدرتها على التحرّك في أكثر من اتجاه، من أجل إعادة تثبيت الهدوء؛ إضافة إلى تحرّك مكتب ممثّل الأمين العام للأمم المتحدة في المناطق الفلسطينية، بناءً على طلب من حماس.

كما تحرّك مسؤولون في جهاز المخابرات المصرية، فيما تحرّك عن الجانب القطري السفير محمد العمادي، المسؤول عن ملف تنفيذ مشاريع قطر لإعمار قطاع غزّة.

وقد أفضت هذه الاتصالات عن إعادة الهدوء وانسحاب قوات الإحتلال من ميدان غزة، والمقصود هنا سحب الجرّافات والمعدّات التي توغلت في مناطق الحدود الشرقية بحثاً عن الأنفاق الهجومية لحركة حماس، على أن يلتزم الجانب الفلسطيني (المقاومة) بعدم إطلاق القذائف أو مهاجمة قوات الاحتلال.

وأفيد أن قوات الاحتلال تراجعت وانسحبت من حدود غزّة، وتموضعت داخل الخط الأخضر، وأن ذلك جاء بعد ظهيرة الجمعة الماضي٦-٥-٢٠١٦، وهو ما أدّى إلى انخفاض مستوى الهجمات، إذ لم تعد كما كانت عليه منذ اندلاعها.

وجاء سحب القوات الإسرائيلية رغم أن المجلس الأمني الإسرائيلي المصغّر "الكابينيت" قرّر أن "قوات الجيش ستستمرّ بالعمل على اكتشاف الأنفاق من قطاع غزّة، والتصدّي لكافة المحاولات التي تقوم بها حركة حماس للمسّ بقوات الجيش، وإعطاء أوامر للجيش بالردّ على أيّ هجوم من غزّة يعيق عمله".

وفي توصيفه لما وصلت إليه الأمور، ذكر التلفزيون الإسرائيلي أن ما تشهده ساحة غزّة عبارة عن "هدوء متكسّر" وأن الطرفين لا يريدان حرباً لكنهما يبحثان عن حضور، وأن "إسرائيل" تريد مقايضة أنفاق حماس بميناء لغزّة.

وأضاف أنه إن كان هناك بعض إطلاق النار هنا وهناك، فإن بالصورة العامة تؤكد أنه لا يوجد تدهور ميداني لأن الطرفين غير معنيّين بالحرب. متوقعاً أن تهدأ الأوضاع الميدانية بشكل كامل في قطاع غزة، حيث يتطلب الأمر من جهة غزّة بعضاً من الوقت للتواصل مع كلّ الأطراف المسلّحة لوقف الهجمات تجاه "إسرائيل".

وحسب صحيفة "رأي اليوم"، هناك أمور خفيّة جرت خلال الاتصالات التي تمّت مع حركة حماس و"إسرائيل" من قِبل الوسطاء، خاصة من مكتب نيكولا ميلادينوف، ممثّل الأمين العام للأمم المتحدة، إذ أبلغ حماس و"إسرائيل" رسائل مباشرة، تؤكد أن استمرار الهجمات وتفاقم الأمور سيدفع غالبية المانحين لوقف دفع ما عليهم من التزامات مالية لجهة استكمال عملية إعمار قطاع غزّة، خاصة وأن هؤلاء المانحين جميعا اشترطوا قبل التبرع بالأموال وجود حالة هدوء كامل في القطاع، كونهم يرفضون أن يعود الدمار مجدّداً لغزّة، وتُهدم تلك المنازل التي موّلوا بناءها، وقد أبلِغت حركة حماس بذلك من قِبل أطراف عربية أخرى.

في المقابل، قالت مصادر أمنية إسرائيلية إن جيش الاحتلال سيواصل عملياته في قطاع غزّة لتحديد الأنفاق وتدميرها، لافتةً إلى أن العمليات العسكرية داخل حدود القطاع لمئات الأمتار هي جزء من تفاهمات التهدئة التي أنهت الحرب عام ٢٠١٤.

ونقل موقع (واللا) العبري عن تلك المصادر قولها إن قوات الجيش انسحبت من غزة مؤقتًا بعد انتهاء مهام قوات الهندسة وكشف النفق جنوب القطاع، مبيّنةً أن الجيش لن يتوانى في الدخول لحدود غزة مجدّدًا في حال تمّ تحديد أيّ أنفاق.

وأضافت: "لا نيّة لدى المؤسسة الأمنية والعسكرية بوقف النشاطات على حدود غزة.. نشاط قوات الهندسة سيستمر، والعمليات داخل الحدود لمئات الأمتار ستتواصل، وذلك كان جزءاً من تفاهمات ٢٠١٤".

وأشار الموقع إلى أن حماس أرسلت أربع رسائل مختلفة عبر وسطاء، لإعادة الهدوء إلى قطاع غزة والتأكيد على عدم رغبتها في التصعيد.

وفي إطار الردود من الجانب الفلسطيني على مواصلة العدوّ لاعتداءاته، قرّرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وفي ضوء الهجوم الاستيطاني المتواصل ومصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية في الأسابيع الأخيرة، الاستمرار بالعمل والتعاون مع جميع الدول الشقيقة والصديقة من أجل نقل ملف الاستيطان إلى مجلس الأمن الدولي، باعتباره استيطاناً استعمارياً يهودياً في أراضي دولة فلسطين الواقعة تحت الاحتلال.

وأكدت اللجنة التنفيذية ترحيبها بالأفكار الفرنسية لإطلاق عملية سياسية جادّة ومسؤولة، للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تُنقذ حلّ الدولتين وتصون حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار الأممي ١٩٤.

وقرّرت اللجنة التنفيذية البدء الفوري في تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، والخاصة بتحديد العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع سلطة الاحتلال (إسرائيل)، وذلك على ضوء تنكّر الحكومة الإسرائيلية للاتفاقيات الموقّعة، وإصرارها على تدمير خيار الدولتين، ووضع آليات التنفيذ لذلك.

وكان المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية قد أصدر في ختام دورته العادية الـ٢٧، يوم الخميس ٥ مارس/آذار ٢٠١٥، في رام الله، بياناً جاء فيه:

في ضوء مواصلة الاستيطان غير الشرعي وفقاً للقانون الدولي، ورفض "إسرائيل" لترسيم حدود "الدولتين" على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وتنكّرها لقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقّعة؛ إضافة إلى رفضها الإفراج عن الأسرى، وحجز وقرصنة أموال الشعب الفلسطيني، وتصعيد الاعتداءات والاغتيالات والاقتحامات، واستمرار حصار قطاع غزة، وتأكيداً لقرار المجلس المركزي السابق بوجوب تحديد العلاقة مع "إسرائيل"،

ومتابعة انضمام دولة فلسطين للمؤسسات والمواثيق الدولية وتعزيز علاقاتنا العربية والدولية، وبما يشمل الحصول على اعتراف الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ٦٧ وبعاصمتها القدس الشرقية، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتطبيق ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ على أراضي دولة فلسطين المحتلة؛

فإن المجلس المركزي يقرّر ما يلي:

– تحميل سلطة الاحتلال (إسرائيل) مسؤولياتها كافة تجاه الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة كسلطة احتلال وفقاً للقانون الدولي.

– وقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي في ضوء عدم التزامها بالاتفاقيات الموقّعة بين الجانبين.

– التأكيد على أن أي قرار جديد في مجلس الأمن يجب أن يضمن تجديد الالتزام بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وبما يضمن تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال وتمكين دولة فلسطين من ممارسة سيادتها على أرضها المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها العاصمة القدس، وحلّ قضية اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤؛ على أن يتم ذلك تحت مظلة مؤتمر دولي تشارك فيه الدول دائمة العضوية ودول "البريكس" ودول عربية. وتتولّى اللجنة التنفيذية العمل مع اللجنة العربية لتحقيق ذلك.

– رفض فكرة الدولة اليهودية والدولة ذات الحدود المؤقّتة، وأيّ صيغ من شأنها إبقاء أيّ وجود عسكري أو استيطاني إسرائيلي على أيّ جزء من أراضي دولة فلسطين.

– إن المجلس المركزي، وفي ظلّ انسداد الأفق السياسي أمام إمكانية تحقيق الحدّ الأدنى من الحقوق السياسية عبر المفاوضات الثنائية، يُثمّن الخطوات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية بالتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بما فيها التوقيع على اتفاقية روما والتوجّه إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويدعو المجلس المركزي إلى مواصلة انضمام دولة فلسطين إلى المواثيق والمؤسسات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية كافة.

<u>لقاء قمّة بين عباس والسيسي بالقاهرة</u>

خلال زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لمصر، بحث عباس مع الرئيس المصري عبد الفتّاح السيسي آخر تطورات القضية الفلسطينية والتصعيد الإسرائيلي في غزة والضفة والقدس، والاستيطان، والمبادرة الفرنسية للسلام، في ظلّ انسداد الأفق السياسي وملف المصالحة بين فتح وحماس، بعد المفاوضات الأخيرة التي أجرِيت في العاصمة القطرية الدوحة، خلال شباط/فبراير، ومارس/آذار الماضيين.

وذكر بيان صادر من سفارة فلسطين بالقاهرة أن الرئيس الفلسطيني استعرض مع الرئيس السيسي آخر التطورات على الساحة الفلسطينية، والمستجدّات فى المنطقة، بالإضافة إلى أهمية الإسراع بعقد المؤتمر الدولي المقترح من فرنسا، لخلق آلية مناسبة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وحماية الشعب الفلسطيني من الانتهاكات الإسرائيلية؛ بالإضافة إلى ضرورة إنجاز الوحدة الوطنية الفلسطينية باعتبارها مصلحة وطنية.

كما عقد عباس لقاءين منفصلين بالأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، ووزير الخارجية المصري سامح شكري، خلال زيارته للقاهرة، استعرض خلالهما جهود حشد الدعم للمبادرة الفرنسية لحلّ القضية الفلسطينية.

وبحث عباس مع رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية الوزير خالد فوزي، عدة قضايا ذات صلة. يُشار هنا إلى أن عباس زار مصر ٩ مرّات تقريباً، منذ تولي الرئيس عبد الفتّاح السيسي الحكم في مصر.

دير شبيغل: ألمانيا تعيد النظر في سياسة "التأييد المطلق " لإسرائيل

كشفت مجلّة "دير شبيغل" الألمانية أن مكتب المستشارية ببرلين فقد الأمل في إقامة دولة فلسطينية مع وجود رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو، ما بدأ يطرح تساؤلات عن احتمال تغيير سياسات ألمانيا تجاه "إسرائيل"، خاصة مع تجاهل الخارجية الألمانية طلباً إسرائيلياً بالتدخل لإلغاء قرار أوروبي يدين سياسة الاستيطان.

وذكرت "دير شبيغل" أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ووزير خارجيتها فرانك فالتر شتاينماير، باتا على قناعة بأن استمرار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وغياب أيّ أفق لإقامة دولة فلسطينية بوجود نتنياهو، سيؤدّيان على المدى البعيد إلى تحويل "إسرائيل" لنظام فصل عنصري.

ولفتت المجلّة إلى وجود إشارات عديدة على تغيّر في مواقف الحكومة الألمانية الداعمة لـ"إسرائيل" عند صدور قرارات مهمّة بشأن القضية الفلسطينية في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وضربت مثالاً على ذلك اتصال نتنياهو بشتاينماير في يناير/كانون الثاني الماضي، وقوله له: "نعوّل عليكم في إلغاء قرار أوروبي يدين الاستيطان". ووفقاً لما ذكرته المجلة في تقريرها المعنون بـ"الصديق الغريب"، فقد تجاهل رئيس الدبلوماسية الألمانية طلب نتنياهو، وصوّت لصالح القرار الأوروبي، الذي عدّ الاستيطان الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية عائقاً يحول دون تحقيق السلام.

كما عبّرت المستشارة ميركل للرئيس محمود عباس، أثناء استقباله ببرلين قبل أسبوعين، عن تأييدها مواقفه وتفهّمها أسباب رغبته المستمرّة في التوجّه لمجلس الأمن.

وذكرت "دير شبيغل" أن موقف ميركل مع عباس يتكامل مع عدم وجود صدىً لتضامنٍ بدائرة المستشارية مع وصف نتنياهو وسم الاتحاد الأوروبي منتجات المستوطنات الإسرائيلية بأنه "مقاطعة معادية لليهود".

وأشارت المجلّة إلى تغيّر مواقف مسؤولين ألمان بالخارجية عُرفوا بتأييدهم لـ"إسرائيل"، حيث أصبحوا يطالبون الآن بعدم التجاوب مع طلبات نتنياهو، في حين يُجري مسؤولون آخرون رصداً مكثّفاً لتصريحات رسمية إسرائيلية رافضة لحلّ الدولتين، ويرسمون سيناريوهات معظمها سلبي لبدائل عدم إقامة دولة فلسطينية.

ونقلت المجلّة عن رولف موتسنيش، نائب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي الديمقراطي المشارك في الائتلاف الحكومي، قوله إن "برلين أصبحت على بيّنة من استغلال نتنياهو لصداقتنا أسوأ استغلال. ونرحّب بمراجعة الخارجية الألمانية سياستها تجاه الحكومة الإسرائيلية".

<u>"إسرائيل" تسعى لتغيير بنود إدانة الاستيطان من تقرير الرباعية الدولية</u>

كشفت وسائل الإعلام العبرية المختلفة في تقارير نشرتها على صفحاتها ومواقعها الإلكترونية أن المخاوف الإسرائيلية بشأن الموقف الأميركي من الاستيطان في الضفة الغربية تزداد، على الرغم من تأكيد العديد من المسؤولين الأميركيين على عمق العلاقات الإسرائيلية . الأميركية.

وقال موقع القناة السابعة في التلفزيون "الإسرائيلي" إن المخاوف الإسرائيلية بشأن موقف الإدارة الأميركية من الاستيطان تزداد، خصوصاً مع اقتراب إصدار اللجنة الرباعية الدولية، والمكوّنة من الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، تقريراً خاصاً سيُرفع إلى مجلس الأمن، حيث قالت مصادر سياسية إسرائيلية إنها تتخوّف من موقف الضبّاط الأميركيين المشاركين في إعداد التقرير الدولي حول الاستيطان.

وأضافت المصادر أن "إسرائيل" تتوقع أن يشتمل بيان الرباعية الدولية، الذي سيصدر هذا الشهر، على إدانة واضحة وكبيرة لـ"إسرائيل" بشأن الاستيطان، موضحة أن الحكومة الإسرائيلية بدأت تضغط منذ الآن لتغيير أو تليين بعض بنود وتفاصيل التقرير.

وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن التقرير سيتضمن عبارات شديدة اللهجة ضدّ "إسرائيل"، التي تسعى لتغيير ما جاء فيه في مجالين: الأول: تليين حدّته، والثاني: الحرص على عدم تضمّنه استنتاجات أو محاولة لخلق وقائع على الأرض.

وقدّرت المصادر أن اللجنة الرباعية سوف تنشر التقرير كإجابة على المبادرة الفرنسية لعقد قمّة هذا الصيف بين "إسرائيل" والفلسطينيين – بالنظر إلى أن الولايات المتحدة ما تزال تعارض بشدّة عقد المؤتمر الدولي وفق المبادرة الفرنسة.

وحسب تقارير في الولايات المتحدة الأميركية، فإن الأميركيين يشعرون باستياء فيما يخصّ البناء الاستيطاني. لذا، من المتوقع أن يتضمن تقرير الرباعية عبارات إدانة أشدّ من أيّ وقت مضى..

في الوقت نفسه، يبدو أن الممثّل الأميركي في "الرباعية" أصرّ على أن الوثيقة يجب أن تتضمن أيضاً إدانة قاسية للسلوك الفلسطيني (الرسمي) الذي شجّع التحريض على الهجمات الإرهابية، على حدّ زعم التقرير. وتقول مصادر دبلوماسية إن "إسرائيل" تخوض هذه الايام مفاوضات محمومة مع أعضاء اللجنة الرباعية لإحداث التغيير، على الأقل جزئياً، في مسالة استنتاجات الوثيقة، مشيرة إلى أن "إسرائيل" تقوم بإجراء مجموعة واسعة من الاتصالات مع الأميركيين والروس من أجل قبول تليين مواقفهم وعدم الوصول إلى استنتاجات بشأن الاستيطان!

وتتخوّف تل أبيب من أن يكون التقرير الجديد للجنة الرباعية أساساً لمبادرة سياسية جديدة من أوروبا، يمكن استخدامها من قِبل الفرنسيين وتتخوّف أيضاً من انخراط الرئيس الأميركي باراك أوباما في صياغة الوثيقة التي يمكن ان تنعكس سلباً على "إسرائيل".

كما أعطت "إسرائيل" رسالة واضحة من أنها تتخوّف من حصول محاولات من قِبل بعض الجهات لربط تقرير اللجنة الرباعية والجهود المبذولة لإدانة "إسرائيل" في مجلس الأمن.

"إسرائيل": عملياتنا داخل حدود قطاع غزة جزء من تفاهمات ٢٠١٤

أكدت مصادر أمنية إسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي سيواصل عملياته في قطاع غزة لتحديد الأنفاق وتدميرها، لافتةً إلى أن العمليات العسكرية داخل حدود القطاع لمئات الأمتار هي جزء من تفاهمات اتفاق ٢٠١٤.

ونقل موقع (واللا) العبري عن تلك المصادر قولها إن قوات الجيش انسحبت من غزة مؤقّتًا بعد انتهاء مهام قوات الهندسة وكشف النفق جنوب القطاع، مبيّنةً أن الجيش لن يتوانى عن الدخول لحدود غزة مجدّدًا في حال تم تحديد أيّ أنفاق.

وكشفت القناة الثانية الاسرائيلية أن وزير "الأمن" الإسرائيلي "موشيه يعلون"، أوصل عبر قائد المنطقة الجنوبية "إيال زامير" رسالة إلى سكان مستوطنات غلاف غزة، مفادها بأن الجيش سيواصل عملياته للبحث عن الأنفاق وتدميرها دون اللجوء للتصعيد أو الدخول في مواجهة مع حماس. وأكد "يعلو" في رسالته، أن

الجيش لن يتسامح مع أيّ محاولات استفزازية من حماس لاستهداف قواته، وأنه مصمّم على مواصلة مهامه حتى كشف جميع الأنفاق.

وفي ذات السياق، أوضحت القناة أن رئيس المجلس الإقليمي لمجمّع مستوطنات "أشكول"، غادي ياركوني، أرسل هو الآخر رسالة إلى رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، قال فيها "إنه لا يمكن تحمّل عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل عملية الجرف الصامد الأخيرة بإطلاق النار المتفرّق، وإنه يجب العمل بحزم لإنهاء ذلك".

<u>تهدئة في غزة .. الاحتلال يسحب آليات كشف الأنفاق</u>

يسود الهدوء على الجبهة بين قطاع غزة و"إسرائيل"، في ما يبدو أنه جرى التوصل إلى تفاهمات لوقف إطلاق نار، في أعقاب تصعيد دام أربعة أيام وأعقب توغّل آليات عسكرية إسرائيلية في القطاع، بادّعاء الكشف عن أنفاق، وتصدّي المقاومة في القطاع لهذا الاختراق.

وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" إن الهدوء ربما عاد إلى "جنوب البلاد" بفضل جهود كبيرة بذلتها عدّة جهات دولية، عملت في الأيام الأخيرة مقابل "إسرائيل" وحركة حماس في قطاع غزة. وبحسب الصحيفة، فإن هذه الجهود الدولية شملت تبادل رسائل بين "إسرائيل" وحماس، وافقت فيها الأخيرة على العودة إلى التهدئة.

إلاّ أن التهدئة أصبحت ناجزة، ربما، بعد أن وافقت "إسرائيل" على سحب آلياتها لكشف الأنفاق من القطاع.

وقالت الصحيفة إن "إسرائيل" سحبت القوات التي تبحث عن أنفاق في مدى ١٠٠ متر من حدود القطاع .

يُضاف إلى ذلك أن الجانبين، حماس و"إسرائيل"، ليسا معنيّان بتصعيد ولا بحرب جديدة، بموجب تصريحات أطلقها مسؤولون في قطاع غزة و"إسرائيل".

ومنذ يوم الأربعاء في ٤-٥-٢٠١٦، شنّ جيش الاحتلال ١٧ غارة جويّة على عدّة أهداف في غزة، إضافة إلى استهداف سلاح المدفعية، بأكثر من ٤٠ قذيفة، الأراضي والمناطق الحدودية، ما أسفر عن استشهاد فلسطينية وجرح اثنين آخرين.

وكان جيش الإحتلال أعلن، الخميس في ٥-٥-٢٠١٦، أنه اكتشف نفقاً تابعاً لحركة حماس، قرب الحدود مع قطاع غزة. لكن كتائب القسّام أكدت أن النفق "قديم"، واتخذته "إسرائيل" ذريعة لاستمرار عدوانها على قطاع غزة.

ولا تزال أجواء القطاع تشهد تحليقاً لطائرات حربية، وطائرات استطلاع، ومروحيات، خاصة في المناطق الحدودية، إضافة إلى حركة اعتيادية للجيبات العسكرية على طول الحدود، وللزوارق التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلي في عرض البحر قبالة شواطئ غزة، بحسب مصادر أمنية وشهود عيان.

ويُعتقد أن حالة الهدوء التي عادت إلى المنطقة الحدودية جاءت بعد جهود بذلتها تركيا وقطر ومصر، لإنهاء التصعيد الإسرائيلي على قطاع غزة وتهدئة الأوضاع الميدانية.

نتانياهو: "إسرائيل" ستبذل كلّ جهد مُستطاع من أجل رصد الأنفاق وإحباط إقامتها

أكد رئيس وزراء كيان الاحتلال بنيامين نتانياهو، أن "إسرائيل" ستواصل بذل كلّ جهد مُستطاع من أجل رصد الأنفاق في قطاع غزة وإحباط إقامتها.

وأضاف أن "إسرائيل" غير معنيّة بتصعيد الأوضاع في الجنوب، ولكنها لن تتورّع عن اتخاذ الخطوات اللازمة التي تكفل الأمن لمواطنيها!

وتحفّظ نتانياهو على تصريحات نائب رئيس الأركان الإسرائيلي، الميجر جنرال يائير غولان، والتي تضمّنت مقارنة بين ما تشهده "إسرائيل" في يومنا هذا من أوضاع وبين الفترة التي سبقت عهد المحرقة النازية، زاعماً أن تصريحات كهذه مثيرة للغضب وتُعتبر تحقيراً لذكرى المحرقة!

يعالون:على حماس ضبط الحدود والا فاننا سنردّ بقوّة اوسع وأكبر

قال وزير الحرب الصهيوني إن على حركة حماس ضبط الحدود مع "إسرائيل" ووقف كلّ عمليات إطلاق الصواريخ والقذائف بشكل كامل، وإلاّ فإنها ستكون في ورطة.

واعتبر يعالون أن حماس هي المسؤولة عن الأمن بالقطاع، وبالتالي فهي تتحمل المسؤولية عن أيّ عمليات إطلاق للصواريخ وخرق للاتفاق، مشيراً إلى أن "إسرائيل" تعلم أن هناك مجموعات ليست من حماس تحاول خرق الهدوء الذي تعيشه الحدود منذ حرب ٢٠١٤.

وأكد أنه إذا ما استمرّ إطلاق القذائف والصواريخ في المرحلة المقبلة، فإن ذلك سيدفع "إسرائيل" للردّ بشكل أوسع وأعنف، مشيراً إلى أن حماس تعلم أنه من غير المقبول العودة بالأوضاع الأمنية جنوب "إسرائيل" إلى ما قبل ٢٠١٤.

وشدّد يعالون على أن هذا التهديد هو رسالة على حماس أن تفهمها بجدّية؛ وبالتالي لا بدّ لها من العمل لضبط الحدود بما يضمن عدم تعرّضها وتعرّض القطاع لضربات إسرائيلية أعنف وأقصى.

المقاومة تفرض قواعد اشتباك جديدة على حدود غزة

رأى محلّلون سياسيون وخبراء عسكريون أن ما يجري على الحدود الشرقية لقطاع غزة، من تصعيد بين المقاومة الفلسطينية وجيش الاحتلال الإسرائيلي، مؤشّر على أن المقاومة تريد فرض قواعد اشتباك جديدة، مفادها أن غزة "أرض مُحرَّمة".

إن جيش الاحتلال يسعى لكشف الأنفاق الهجومية للمقاومة، حتى ولو كانت ضمن حدود غزة، وهذا ما لن تسمح به المقاومة وفق معادلتها الجديدة.

ويعتقد المحلّلون أن الأمور في قطاع غزة "تتّجه لتصعيد محدود وليس مواجهة مفتوحة قد تتطوّر إلى حرب جديدة.

ويظن جيش الاحتلال أنه بكشفه لنفق "كتائب القسّام"، في ١٨ أبريل/نيسان الماضي، استطاع أن يرسم قواعد اشتباك جديدة، وأن يدخل أراضي القطاع دون مواجهة.

في المقابل، "المقاومة ترى في دخول قوات الاحتلال للقطاع، إحراجًا لها في ظلّ عدم وجود انفراجة وتحسن للأوضاع المعيشية في غزة".

وجيش الاحتلال يريد بهذه التوغلات الدائمة أن يُظهر المقاومة بمظهر الضعيف، وأنها مردوعة من قواته التي تواصل البحث عن الأنفاق.

ولكن المراقبين يجمعون على أن ما يجري من اشتباك بين المقاومة والاحتلال لن يقود إلى حرب؛ "فهما وفق ما يجري على الأرض لا يريدان التصعيد، والأمر لم يتعدّ قذائف الهاون، وهي تهدف لإيصال الرسائل؛ فالحرب كلمة كبيرة".

ويضيف هؤلاء: "التصعيد الجاري قد يستمرّ ليوم أو لثلاثة أيام على أقصى تقدير، وذلك لأن المقاومة تريد أن تفرض قواعد اشتباك جديدة. فهي وضعت لغزة خطوطًا حمراء لا يمكن تجاوزها".

إن تصدّي المقاومة يفيد بوجود عنصر ردع جديد لديها، وقواعد اشتباك تقودها الإرادة الفلسطينية، و"إن المقاومة تحاول إيصال رسالة من التصعيد، بأن الاقتراب من السياج الفاصل واجتيازه سوف يدفعها للرد، وذلك لأن الاحتلال يضعها في موقف حرج أمام الشعب الفلسطيني".

وأيضاً، "الطرفان مدفوعان باتجاه التصعيد المحدود، فالعمليات الجارية لن ترقى إلى شنّ حرب أو عدوان موسّع. والاحتلال غير معني بالتصعيد، بل بإيصال رسائل لجبهته الداخلية بأنه قادر على حمايتها وهدم الأنفاق الواصلة للداخل الإسرائيلي".

وكان نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" موسى أبو مرزوق، قد كشف أن "مصر تدخلت لوقف التدهور الأمني الذي حدث على حدود القطاع، ورعت اتفاقًا لوقف إطلاق النار، ممّا أعاد الأمور إلى ما كانت عليه".

<u>الاحتلال يستولي على قطعة أرض لصالح المدّ الاستيطاني</u>

كشفت صحيفة "هآرتس" العبرية، في عددها الصادر يوم الإثنين في ٩-٥-٢٠١٦، عن استيلاء سلطات الاحتلال على قطعة أرض تبلغ مساحتها ٣ دونمات، وهي تعود لعائلة فلسطينية في حيّ الشيخ جرّاح، وسط القدس المحتلة.

وذكرت الصحيفة أن "الاستيلاء على الأرض، وتسليمها إلى الشركة الاستيطانية "أمانا"، التي تعمل على إقامة مستوطنات وبؤر استيطانية عشوائية، جرى دون إعلان، وبصورة مُخالفة للأنظمة". وبيّنت وثائق قدّمها أصحاب الأرض من عائلة أبو طاعة المهجّرة من قرية لفتا شمال القدس، في إطار التماس ضدّ الاستيلاء عليها "أنه جرى تسليم الأرض إلى"أمانا"، رغم أنها لم تكن بحوزة سلطات الاحتلال، ومن خلال إجراءات التفافية، وبيروقراطية، حيث منعت أصحابها من البناء فيها، طوال السنوات الماضية".

وكشفت "أنه تبيّن الإعداد والمصادقة على مخطّط بناء استيطاني فيها، دون علم أصحابها. كما تمّت إعادة رسم خريطة قسائم الأرض في الشيخ جرّاح من أجل شرعنة الاستيلاء عليها، وإخفاء وثائق تتعلق بهذه الخطوات عن أصحاب الأرض".

وكانت محكمة الاحتلال المركزية في القدس قد رفضت الدعوى التي قدّمها أصحاب الأرض، والذين استأنفوا على القرار بتقديم التماس إلى المحكمة العليا،

يُشار إلى أن "أمانا" تأسست عام ١٩٧٩ من قِبل حركة "غوش إيمونيم" الاستيطانية المتطرّفة، وهي الهيئة الخاصة الأهم التي تعمل في مجال إقامة مستوطنات جديدة، وتوسيع مستوطنات قائمة. وقبل أسبوعين حقّقت الشرطة مع مسؤولين في هذه الشركة، هما: زئيف حيفر، وموشيه يوغف، بشبهات فساد.

ونقلت صحيفة "هآرتس" عن مديرة دائرة الاستيطان في حركة "سلام الآن"، حاغيت عوفران، تأكيدها "أن هذه الخطوة في الشيخ جرّاح ليست مفاجئة، و"أمانا" هي منظمة متخصّصة في البناء غير القانوني في أراض

مسلوبة"، مشيرة إلى أن الحكومة الإسرائيلية تسهّل كافة الإجراءات من أجل أن تنفّذ الشركة الاستيطانية مخطّطاتها.

مؤسسات فلسطينية: نرفض المبادرة الفرنسية ولا بديل عن العودة

أعلنت مؤسسات وشخصيات فلسطينية في القارّة الأوروبية رفضها القاطع لما يُسمّى "المبادرة الفرنسية للسلام"، التي يجري تداولها في الآونة الأخيرة، لحلٍ نهائيٍ للصراع العربي الإسرائيلي، والتي يجري تسويقها في المنطقة من قِبل بعض القوى والدوائر الأوروبية والعربية والفلسطينية الرسمية. وأكدت تلك المؤسسات والشخصيات أن "هذه المبادرة فاقدة للمصداقية والشرعية السياسية والأخلاقية".

وأضافت أن هذه المبادرة تأتي في سياق التدمير المنهجي للقضية الوطنية الفلسطينية وكلّ مركّباتها الوطنية، وتتجاهل جوهرها عن قصد، باعتبارها قضية وطنية عادلة لشعب يرزح أكثر من نصفه في المنافي ونصفه الآخر تحت حراب الاحتلال الاستيطاني العنصري.

وأكدت ضرورة استمرار النضال لإفشال ومواجهة أية مبادرة سياسية، دولية كانت أم إقليمية، تتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني في الحريّة والعودة والاستقلال السيادي الناجز.

وشدّدت هذه الشخصيات على أنه لا يمكن أن يتخلّى الشعب الفلسطيني أو يقايض على حقوقه الوطنية المشروعة، والتي بذل على طريق حمايتها وصونها الغالي والرخيص، وقدّم من أجل تحقيق أهدافه الوطنية مئات آلاف من الشهداء والأسرى والجرحى.

واعتبرت أن رفضها للمبادرة الفرنسية هو امتداد طبيعي لموقف الشعب الفلسطيني في الوطن وفي كافة أماكن تواجده، والذي أعلن عن انتفاضة شعبية مستمرّة منذ ستة شهور ونيّف، تتمّ اليوم محاولة حصارها والالتفاف عليها.

وتابعت: إن شعبنا يطالب بإنجاز الوحدة الوطنية واقعًا على الأرض في مواجهة الكيان الإسرائيلي ومخطّطاته العنصرية والإلغائية، التي يستهدف من خلالها كلّ وفلسطيني وكلّ أرض فلسطينية، مؤكدة أن هذا المطلب الشعبي يعبّر عن أصالة ووعي الشعب للمخاطر التي تهدّد حقوقه الجماعية وقضيته الوطنية.

وأوضحت أن الشعب العربي الفلسطيني، الذي يستعدّ لاستقبال ذكرى ١٠٠ عام من المقاومة للاستعمار والصهيونية، لا يمكن أن يقبل المبادرة التي تهدف لإجهاض الفعل المقاوم الشعبي، واستمرار مسار المفاوضات العبثية، ومنح الكيان المزيد من الوقت لمواصلة سياسة الاستيطان والاغتيالات والاعتقالات والحصار والعنصرية، وما يقوم به يوميًا من تضييق سُبل الحياة والعيش عليه.

وأشارت هذه الشخصيات والمؤسسات إلى أن هذه المبادرة الخطيرة تدعو لدولة فلسطينية هزيلة، منزوعة السيادة والسلاح، وتشطب حقّ العودة والاستقلال الحقيقي، الأمر الذي يُعرّض كلّ وجود الشعب الفلسطيني للمزيد من مخاطر التصفية والتشويه، داخل وخارج الوطن على حدٍ سواء.

وأضافت: إننا نرفض هذه المبادرة التي تتضمن الاعتراف بشرعية الكيان الإسرائيلي في أرض فلسطين، والاعتراف بما يُسمّى "الطابع اليهودي لدولة "إسرائيل"، داعية الشعب الفلسطيني إلى إعلان رفضه للمبادرة "المشبوهة"، من خلال التوقيع على هذه العريضة، وبالمشاركة في الفعاليات الوطنية الجماهيرية لإحياء ذكرى النكبة في ١٥ أيار الجاري، وبالتأكيد على استمرار المقاومة والنضال حتى تحقيق العودة والتحرير والمساواة وإقامة الدولة الديمقراطية ذات السيادة الكاملة على كامل التراب الفلسطيني.

وطالبت الشخصيات القوى الوطنية والإسلامية بإعلان موقف واضح وصريح من المبادرة، بالانحياز الواضح لحقوق شعبنا، معتبرة أن المبادرة الفرنسية ترمي إلى تصفية القضية الفلسطينية، وتعميق الأزمة الداخلية، وشطب كلّ الثوابت والحقوق الوطنية.

وختمت: إن الدولة الفرنسية التي تملك باعًا طويلًا وتاريخًا مستمرًا في الاستعمار والهيمنة، والتي قدمّت السلاح والخبرة والتقنية والمال للكيان الإسرائيلي، وهي تجّرم نشطاء وحركة مقاطعة الاحتلال، وتواصل اعتقالها للمناضل العربي الأممي جورج إبراهيم عبد الله، لا يمكن أن تكون وسيطًا نزيهًا في أية عملية سلام بالمنطقة.

سجال إسرائيلي حول فشل إدارة حرب ٢٠١٤

رفض "مراقب الدولة" الإسرائيلي "يوسف شابيرا"، الانتقادات التي وجّهها مقرّبون من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الحرب موشيه يعلون إلى مضمون مسودّة تقرير أعدّه "شابيرا" حول إدارة الحرب الأخيرة على قطاع غزة، قبل عامين.

ونقلت الإذاعة الإسرائيلية العامة عن "شابيرا" قوله إن مكتبه يعمل بموجب معايير دقيقة ومشدّدة، وإن التقارير التي يعدّها تعتمد على الحقائق وتصدر بعد إجراء تحقيقات مستفيضة.

يُذكر أن القناة "الثانية" العبرية كانت قد وصفت مسودّة تقرير مراقب "إسرائيل" بشأن إخفاقات العدوان الأخير على قطاع غزة صيف العام ٢٠١٤، بـ"القنبلة السياسية الموقوتة لو نشِر على الملأ". وكان مقرّبون من نتنياهو ويعلون قد وصفوا تقرير "مراقب الدولة" بأنه غير جدّي ويشتمل على أخطاء!

وطلب "شابيرا" من المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية إجراء تحقيق حول ظروف تسريب مسودة تقريره، التي تمّ تصنيفها بسريّة للغاية، داعياً القيادة الإسرائيلية إلى التمعّن بمضمونها والردّ على ما جاء فيها بصورة موضوعية.

وأضاف مراسل القناة العبرية "سيغل" أن تقرير "المراقب" يحمل في طيّاته إخفاقات فاقت إخفاقات حرب لبنان الثانية، وإن وقعه على الجمهور لو نُشِر سيكون أشدّ من تقرير لجنة "فينوغراد" الذي نشِر بعد حرب لبنان الثانية. وأضافت أن التقرير يتحدث عن خلل شاذ في أداء قائد أركان الجيش آنذاك بيني غانتس ونتنياهو ويعلون.

وتابع: نتحدث عن تقرير حاد جدًا، إلى درجة كونه قنبلة سياسية وجماهيرية موقوتة، ويعد أخطر من تقرير "فينوغراد" الذي فُحِصت فيه إخفاقات حرب لبنان الثانية صيف العام ٢٠٠٦، فيما جاءت أشدّ الانتقادات لبيني غانتس قائد الأركان إبّان العملية".

وتحدث التقرير السرّي عن تضليل "الكابينت" بصورة تسبّبت بإطالة أمد الحرب، بالإضافة لانعدام التوافق المطلق ما بين تقديرات رئيس الأركان التي قيلت بثقة عالية وبين ما حصل على الأرض، بالإضافة لتبادل الاتهامات الحاد بين أعضاء "الكابينت".

واختتم "سيغل" قائلاً: "لو نُشرت مسودّة التقرير بالشكل الذي وزِّع فيه على المستويات العليا، فمن شأنه تغيير نظرة الجمهور لعملية "الجرف الصامد"، وسيحوّل هذه العملية إلى حرب لبنان الثانية، والتي يُنظر إليها كفشل ذريع ومليء بالإخفاقات".

<u>الاحتلال يدفع بعجلة الموافقة على إنشاء ميناء بغزة</u>

أفادت مصادر إسرائيلية أن حكومة الاحتلال و"الكابينت" سيناقشان خلال الأسابيع القادمة بناء ميناء يربط قطاع غزة بالعالم الخارجي .

وقال المراسل العسكري للقناة الأولى إن الجيش سيقدّم تقدير موقف يدفع باتجاه الموافقة على موضوع الميناء، وإن هذا المشروع سيرفع مستوى الحياة الاقتصادية في غزة.

ولفت المراسل إلى أن حركة حماس فهمت أن نجاعة الأنفاق في الحرب القادمة ستكون كبيرة جداً. وعليه هي تقوم بحفر الأنفاق الدفاعية والهجومية بشكل واسع، مؤكداً أن الجيش يبذل كلّ جهد ممكن من أجل منع ذلك، وقد أنفق خلال العام الماضي ٦٠٠مليون شيكل في عوائق تكنولوجية لا يمكن الكشف عنها، على حدّ قوله.

إحصاءات انتفاضة القدس

كشفت القناة العاشرة العبرية عن تقارير لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، تفيد بتراجع عمليات المقاومة الفلسطينية خلال الشهر الماضي. وحسب الشاباك، نفّذ الفلسطينيون منذ اندلاع الانتفاضة ٢٨٢ عملية، من بينها ١٦٦ عملية طعن، و٨٢ عملية إطلاق نار، و٢٩ عملية دهس، و٥ عمليات إلقاء عبوات ناسفة (أكواع).

وقد أدّت تلك العمليات إلى قتل ٣٤ "إسرائيلياً"، ما بين جنود ومستوطنين. كما أحبطت قوات الاحتلال ٧٧ عملية، تتضمن عمليات طعن وإطلاق نار ودهس وخمس عمليات استشهادية و٧ محاولات خطف و١٠ عمليات لإلقاء عبوات ناسفة و٣٤ عملية لإطلاق نار.

واعتقلت قوات الاحتلال منذ اندلاع انتفاضة القدس ٢٤٦٠ مواطناً فلسطينياً.

٧٥% من "الإسرائيليين" يفضّلون العيش باقي حياتهم في ألمانيا

كشفت صحيفة معاريف أنه وفقاً لاستطلاع أجرته جمعية توزيع الأغذية (حسدي نعمي)، فإن ٧٥% من الإسرائيليين يفضّلون أن يقضوا أوقات شيخوختهم خارج "إسرائيل"، و٦٠% قالوا: نفضّل أن نقضي حياة الشيخوخة في ألمانيا أو هولندا وليس داخل "إسرائيل" .

وقالت "معاريف" إن معظم المتدينين اليهود (الحرديم) فضّلوا بقاء فترة شيخوختهم في "إسرائيل"، في حين أن ١٣ % من العلمانيين فضّلوا البقاء في "إسرائيل".

أبو ردينة :أهم قرارات مركزية فتح وقف التنسيق الأمني نهائياً وتحقيق المصالحة

عقدت اللجنة المركزية لحركة "فتح" اجتماعاً لها، مساء ٢-٥-٢٠١٦، في مدينة رام الله.

وعقب الاجتماع صرّح عضو اللجنة المركزية والناطق الرسمي باسم حركة "فتح"، نبيل أبو ردينة، قائلاً:

إن اللجنة المركزية جدّدت ترحيبها ودعمها للمبادرة الفرنسية، بدءاً بعقد اجتماع لمجموعة الدعم الدولية في نهاية الشهر الحالي، مؤكدة أهمية الإسراع بعقد المؤتمر الدولي، وخلق الآلية المناسبة لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ودعوة جميع الأطراف بحضور متميّز، من أجل خلق حالة دولية ضدّ الاحتلال وإنهائه بجدول زمني واضح ومرجعية واضحة.

وتابع: المشاورات مستمرّة مع كافة الأطراف الدولية، وعلى رأسها اللجنة الرباعية الوزارية العربية، المنبثقة عن الجامعة العربية، من أجل تحديد محتوى وتوقيت طرح مشروع قرار مجلس الأمن الدولي حول الاستيطان، ولتحديد كافة الخطوات السياسية القادمة على الصعيد الدولي، خاصة أن مضمون مشروع القرار تمّ توزيعه على أعضاء مجلس الأمن.

أضاف أبو ردينة: إن اللجنة المركزية ناقشت آليات وسُبل تنفيذ قرارات المجلس المركزي ضمن برنامج وطني شامل للمرحلة المقبلة، يعمل على حفظ الحقوق الفلسطينية، وأقرّت مجموعة من التوصيات لعرضها على اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بهذا الشأن.

كما شكّلت لجنة منها لبدء الحوار مع جميع الفصائل والقوى، ووضع الأسس الكفيلة بمواجهة المخاطر التي يتعرّض لها المشروع الوطني نتيجة انغلاق الأفق السياسي الذي أقدمت عليه الحكومة الإسرائيلية، والتي تضرب بعرض الحائط كلّ الاتفاقيات السابقة.

وأكدت اللجنة المركزية على "أهمية الإسراع في عقد المجلس الوطني الفلسطيني بأسرع وقت ممكن، وأن المشاورات ستستمرّ مع كافة الفصائل من أجل بحث كافة التفاصيل لإنجاحه، وذلك لمواجهة التحدّيات المفروضة على قضيتنا وشعبنا"، حسب تصريح أبو ردينة.

الاحتلال يعلن ضبط مواد تستخدم بصناعة الصواريخ كانت بطريقها لغزة

تحدثت سلطات الاحتلال عن إحباط محاولة تهريب مواد تُستخدم في صناعة الصواريخ إلى قطاع غزة، عبر معبر كرم أبو سالم جنوب قطاع غزة.

وقالت الإذاعة العبرية إن سلطة الجمارك وجهاز الامن العام (الشاباك) تمكّنا من إحباط محاولة تهريب أربعة أطنان من مادة كلورايد الأمونيوم عبر معبر "نيتسانا" الحدودي مع مصر، وكانت في طريقها لغزة. وذكرت أنه تمّ ضبط المادّة في شحنة ملح.

وأضافت سلطة الجمارك الإسرائيلية في بيان لها أن هذه المادّة تُستخدم في إنتاج القذائف الصاروخية بعيدة المدى، وكانت تكفي لصناعة مئات القذائف.

ويُعلن كيان الاحتلال بين الفينة والأخرى عن عمليات ضبط لمواد تدخل في صناعة الصواريخ قبيل دخولها لقطاع غزة. ويمنع بناءً على هذه الذرائع عشرات المواد من دخول القطاع.

ليفني : مبادرة شاكيد دولة ثنائية القومية بأغلبية فلسطينية

رداً على مبادرة وزيرة القضاء الإسرائيلية، إيليت شاكيد، لإحلال القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية، قالت وزيرة القضاء السابقة، تسيبي ليفني، إن 'قانون الضم' المقترح سوف يقود إلى دولة ثنائية القومية مع غالبية فلسطينية في الكنيست.

يُذكر أنه خلال اجتماع لما يُسمّى "الهيئة القضائية من أجل أرض إسرائيل"، قالت شاكيد إن القوانين الأساسية لا تسري على الضفة الغربية، وإن هدفها هو توفير نفس الظروف خلال سنة، من خلال التشريع أو من خلال أمر من جنرال في الجيش.

وادّعت أن هدفها في نهاية المطاف هو أن القانون الذي يسن في الكنيست بعد سنة يترجم تلقائياً في الضفة الغربية؛ وكشفت أنها شكّلت طاقماً يضمّ ممثّلين من وزارة الأمن للعمل على "مساواة التشريع بين الضفة الغربية والخطّ الأخضر".

يُذكر أن اقتراحاً مماثلاً كان قد فشل في الولاية السابقة للكنيست، والذي قدّمه ياريف ليفين (الليكود) وأوريت ستروك (البيت اليهودي)، لسنّ قانون مماثل. إلاّ أنه تمّ تجميده بسبب معارضة المستشار القضائي للحكومة السابق، يهودا فاينشطاين.

ويأمل "البيت اليهودي"، الآن، أن يكون موقف المستشار القضائي للحكومة الحالي، أفيحاي مندلبليت، مختلفاً، ويتيح سنّ هذا القانون.

وانتقدت "ليفني" مبادرة "شاكيد"، بقولها: تحت شعار "لا يوجد شريك"، وفي ظلّ الجمود السياسي، فإن حكومة اليمين تبدأ بهدوء عملية الضم من أجل تسويد أيديولوجيتها.

وأضافت: "ربما يبدو ذلك بعيداً. وبالتأكيد، فإن الحكومة لا تريد ذلك. ولكن النتيجة النهائية هي انهيار فكرة الدولتين، وتسويد منظومتي قانون في دولة واحدة، وضغوط دولية وأضرار عظيمة. وفي النهاية سيكون هناك ٢,٥ مليون فلسطيني مع حقّ تصويت وغالبية في الكنيست".

أوباما يدرس إصدار "مبادئ" لوريثه حول عملية التسوية

كشفت مصادر موثوقة، فلسطينية وأميركية، أن البيت الأبيض يدرس صيغة لعرض ختامي لمبادئ إدارة باراك أوباما في مقاربة الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي منذ عام ٢٠٠٨، في وقتٍ أحاط التشنّج العلاقة بين السلطة الفلسطينية والكونغرس، على خلفيّة استخدام "الجمهوريين" ورقة المساعدات لوقف انضمام فلسطين إلى منظمات دولية.

إن جهود إدارة أوباما تنصبّ حالياً على "إيجاد صيغة" لإعادة طرح أفكار البيت الأبيض ورؤيته للصراع والحلّ قبل انتهاء الولاية الثانية في ٢١ كانون الثاني (يناير) المقبل.

وأضافت المصادر أن الإدارة تدرس إصدار بيان من مجلس الأمن يتبنّى هذه المقاربة والمبادئ. إنما قد يصطدم ذلك بمعارضة إسرائيلية، وربما يؤذي المرشّح أو المرشّحة الديموقراطية في الانتخابات الأميركية!.

كما يناقش المسؤولون الأميركيون فكرة إلقاء خطاب أخير لأوباما، يضع فيه النقاط الأبرز لرؤيته وإرثه في عملية التسوية، أو حتى لمؤتمر أخير بحضور فلسطيني وإسرائيلي للغاية نفسها.

ويقول مسؤول أميركي لـ "الحياة": "نريد القيام بتحرّك أخير يعيد تأكيد مواقفنا من النزاع، ويكون أساسًا لخَلَف أوباما في التعاطي مع هذا الملف".

وتستند هذه النقاط إلى رفض التوسع الاستيطاني، والتمسك بحلّ الدولتين، ويهودية الدولة الإسرائيلية، وعودة "إسرائيل" إلى حدود عام ١٩٦٧ مع تبادل متّفق عليه للأراضي بين الجانبين.

وعلى خطٍ مقابل، يحيط التشاؤم أجواء السلطة الفلسطينية حيال المفاوضات. ويقول مصدر فلسطيني: "نحن غير متفائلين على الإطلاق في حصول أيّ شيء؛ لا في المدّة المتبقّية لأوباما، ولا في الفترة الأولى ممّن سيليه في الحكم"، بسبب انهماك واشنطن والمنطقة بملفات أكثر سخونة، مثل اليمن وسورية والحرب ضدّ تنظيم "داعش".

وتابع: إن السلطة تكرّس جهودها اليوم على تثبيت حضور فلسطين الدولي، وفي شكل تدريجي، مثل الانضمام إلى منظمات دولية، أو المضيّ في عملية إصدار جوازات سفر، أو ملاحقة "إسرائيل" في المحكمة الجنائية الدولية.

وأشار إلى أن الجانب الفلسطيني يشدّد على النهج التدريجي لهذه الخطوات، ومقاربتها باتزان سياسي حسب المرحلة. وهو ما يؤخّر اليوم رفع شكاوى ضدّ "إسرائيل" أمام محكمة لاهاي!

وأميركيًا، يعمل الجانب الفلسطيني على تثبيت موقعه الدولي الجديد برفض ضغوط الكونغرس حول قطع المساعدات عن السلطة في حال استكملت إجراءات عضويتها في منظمات دولية.

رويترز: خلافات بشأن الصواريخ تعرقل اتفاق مساعدات أميركا لـ"إسرائيل"

قال مسؤولون أمريكيون إن مفاوضات تهدف لاعتماد مساعدات عسكرية أميركية لـ"إسرائيل" على مدى العقد المقبل واجهتها عقبات، بسبب نزاعات بشأن حجم ونطاق حزمة جديدة بقيمة مليارات الدولارات.

فبعد خمسة أشهر من المحادثات، كشف عدد من المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين تفاصيل عن هذه العقبات لرويترز، بشرط عدم نشر أسمائهم.

وقالت الحكومتان الأميركية والإسرائيلية دون الخوض في تفاصيل إن المفاوضات مستمرّة.

وأضاف المسؤولون الأميركيون "أن اسرائيل تسعى للحصول على حزمة أكبر، بما يصل إلى عشرة مليارات دولار، من الحزمة الحالية التي تقدّمها الولايات المتحدة في عشرة أعوام، بالإضافة إلى مليارات أكثر من التي تعرضها الحكومة الأميركية".

وتقوم "إسرائيل" بذلك بعدّة أساليب، منها طلب تمويل مضمون لمشاريع الدفاع الصاروخي التي يموّلها الكونجرس الأميركي في الوقت الراهن بحسب الغرض منها.

ويريد الرئيس باراك أوباما أن يضمن إنفاق الأموال، التي تُنفق أجزاء منها حتى الآن على الأسلحة الإسرائيلية، لشراء أسلحة مصنّعة بالكامل في الولايات المتحدة.

لكن هؤلاء المسؤولين يقولون إن الأموال أقلّ ممّا تسعى "إسرائيل" للحصول عليه في المجمل. كما يريد أوباما إجراء تغييرات تتيح للمؤسسات الدفاعية الأميركية أن تحصل على منافع أكبر من اتفاق جديد.

وتمنح مذكّرة التفاهم الحالية التي وقِّعت في العام ٢٠٠٧، ومن المقرّر أن تنتهي صلاحيتها في العام ٢٠١٨، "اسرائيل" نحو ٣٠ مليار دولار، أو ما يعادل ثلاثة مليارات دولار سنويًا في صورة ما يُسمّى تمويلاً عسكريًا أجنبيًا.

كما تريد "إسرائيل" إدراج مساعدات مضمونة في مجال الدفاع الصاروخي ضمن مذكّرة التفاهم للمرّة الأولى، ما قد يعني زيادة قدرها مئات الملايين من الدولارات سنوياً، ولتصل قيمة الحزمة الكاملة إلى أكثر من ٤٠ مليار دولار خلال العقد المقبل.

واقترح مفاوضون أميركيون ما بين ٣,٥ مليار دولار ٣,٧ مليار دولار مساعدات سنوية لـ"إسرائيل"، لكن لم يتضح إن كانت هذه المبالغ تتضمن تمويل الدفاع الصاروخي.

وقد منح مشرّعون أميركيون في السنوات الأخيرة "إسرائيل" ما يصل إلى ٦٠٠ مليون دولار في صورة تمويل تقديري سنوي للدفاع الصاروخي، وهو أكثر بكثير من المبلغ الذي طلبته إدارة أوباما: ١٥٠ مليون دولار.

تركيا تسمح لـ"إسرائيل" بالمشاركة في تمارين حلف شمال الأطلسي

كشف سفير "إسرائيل" لدى الاتحاد الأوروبي دافيد فالتسير، أن تركيا رفعت الفيتو التي كانت تفرضه حتى الآن على مشاركة "إسرائيل" في تمارين عسكرية لحلف شمال الأطلسي "الناتو"، الأمر الذي يدلّ على تقدّم جهود "المصالحة" الإسرائيلية . التركية.

الناتو يسمح لـ"إسرائيل" بفتح مكتب في مقرّه.. ونتنياهو يرحّب

كتبت صحيفة "يسرائيل هيوم" أن إسرائيل قامت بخطوة أخرى وهامة نحو الانضمام إلى حلف "الناتو". فقد أعلن الحلف بأنه سيسمح لـ"إسرائيل" بفتح مكتب لها في مقرّه في بروكسل من أجل دفع العمل على ضمّها لعضوية هذا الحلف.

ويضمّ حلف "الناتو" الولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها. وتحتّم العضوية فيه التزام كلّ الدول بمساعدة الدول الأعضاء في حال تعرّضها للهجوم.

وقد رحّب نتنياهو بقرار الحلف، واعتبره خطوة هامة ستساعد أمن "إسرائيل". وأضاف: "هذا دليل آخر على مكانة "إسرائيل" ورغبة جهات كثيرة بالتعاون معها في المجال الأمني".

وقالت مصادر إسرائيلية إن قرار الحلف جاء بفضل الجهود الدبلوماسية الإسرائيلية المتواصلة، وبمساعدة من الولايات المتحدة وكندا وألمانيا ودول أوروبية أخرى.

رئيس الموساد السابق: نقترب من نقطة اللاعودة مع الفلسطينيين

حذّر رئيس جهاز الموساد السابق تامير بوردو، خلال محاضرة له في جامعة هارفارد "أن هناك مخاوف من أننا نقترب من نقطة اللاعودة مع الفلسطينين"، مجدّداً تأكيده أن التهديد الأكبر الذي تواجهه "إسرائيل" هو الصراع مع الفلسطينيين.

وأشار إلى أن إعلان نتنياهو قبل سنوات عن استعداده قبول حلّ الدولتين كان صحيحًا، لكنه لفت إلى أن هذه الفرصة آخذة بالابتعاد، وربما أصبحت غير قابلة للتطبيق.

أضاف بوردو: "في مرحلة معيّنة، وعندما يصبح هذا الحلّ غير قابل للتطبيق، فإننا نقترب من نقطة اللاعودة مع مرور الوقت".

السلطة الفلسطينية ستبدأ بتطبيق "قرار وقف العلاقة الأمنية" بشكل "متدرّج"

قالت مصادر فلسطينية مطّلعة لصحيفة "الشرق الأوسط" السعودية، إن الرسائل الإسرائيلية واضحة منذ بدء المفاوضات الأمنية وحتى آخر لحظة. وأضافت: "منظمة التحرير ستصادق على التوصيات بقطع العلاقة

الأمنية مع إسرائيل فوراً". لكن المصادر تعتقد أن التطبيق سيبدأ بشكل متدرّج، وأن البداية هي الإعلان عن وقف اللقاءات الثنائية، وسيتبعه وقف أيّ لقاءات أمنية، ثمّ وقف التعاون الأمني.

وأكدت المصادر أن السلطة تنطلق من قناعة قوية بأن مواصلة تطبيق التزاماتها في الوقت الذي ترفض فيه "إسرائيل" تطبيق ما عليها، مع رفضها كذلك المبادرة الفرنسية، يعني أن السلطة توافق على الأمر الواقع كونها سلطة بلا سلطة أمنية أو إدارية، وستصبح مهمّتها شرطياً عند "إسرائيل"، وهو الأمر الذي يرفضه الرئيس محمود عباس، الذي يؤمن بأن السلطة وجِدت بهدف نقل الفلسطينيين إلى الدولة!

وكانت السلطة قد دخلت في مفاوضات أمنية مع "إسرائيل" قبل نحو شهرين حول احترام الولاية الأمنية والإدارية للسلطة الفلسطينية في المنطقة «A»، التي تضم المدن الفلسطينية الكبرى. وعقد الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي عدّة اجتماعات، بدأت بطلب فلسطيني، لإبلاغ "إسرائيل" نيّة السلطة التحلّل من الاتفاقات الأمنية، بما في ذلك التنسيق الأمني وفق قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، التي نصّت على إعادة تعريف العلاقة مع "إسرائيل" إذا لم تلتزم بالاتفاقات السابقة وتعترف بولاية السلطة السياسية والأمنية على المناطق الفلسطينية، وتتوقف عن اقتحامها.

واصدرالكابينت (المجلس الوزاري السياسي والأمني المصغّر) بياناً جاء فيه: «أوضح رئيس الحكومة، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان، أن الجيش الإسرائيلي يحتفظ بحقّ الدخول إلى المناطق (أ) وإلى أيّ مكان يتطلب الدخول إليه لأداء مهام قتالية. ليس هناك أيّ اتفاق آخر مع الفلسطينيين».

القناة العاشرة: جيش الإحتلال يقلّص نشاطاته داخل مناطق (أ)

ذكرت القناة العبرية العاشرة أن الجيش الإسرائيلي بدأ بتقليص نشاطاته داخل مناطق (أ) في الضفة الغربية، بنسبةٍ وصلت إلى ٦٠%.

وأوضحت القناة أنه في السابق وصلت نشاطات الجيش إلى ٩٠%، مقابل ١٠% لنشاطات أجهزة الأمن الفلسطينية لإحباط الهجمات، مشيرةً إلى أن الأمن الفلسطيني زاد من نشاطاته بنسبة ٤٠%، وهو ما خفّض من نشاطات الجيش.

وقال مصدر عسكري إسرائيلي إن خفض النشاطات لا يعني أنها ستتوقف بشكل نهائي، أو الحدّ من حريّة عمل الجيش إذا اقتضت الضرورة.

وأضاف المصدر: "جهود مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني مع السلطة لا يكفيان، ويجب أن يتبعهما تدابير سياسية أخرى من شأنها منح الفلسطينيين بعض الأمل"!

اشتية: سرقة بترول البحر الميت هي استنزاف لمقوّمات الدولة الفلسطينية

طالب رئيس المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار "بكدار"، د. محمد اشتية، "إسرائيل" بوقف استغلال البترول من البئر المكتشف قرب البحر الميت، كونه يقع في حدود أراضي السلطة الوطنية حسب الشرعية الدولية. ولفت "أن استخراج إسرائيل للبترول من هذا الموقع يخالف القوانين والقرارات الدولية، مشيراً إلى أن القيادة الفلسطينية ستثير الموضوع قانونياً وستطالب بتعويضات مقابل أيّ خرق للقانون".

وأشار إلى أن البحر الميت، أحد أهم المصادر الطبيعية للشعب الفلسطيني، لكن "إسرائيل" تستنزفه منذ عام ١٩٤٨، الأمر الذي أدّى لتراجع منسوب مياهه حتى أصبح بحاجة لـ١٦ مليار متر مكعب مياه ليعود إلى مستوياته السابقة.

وقال "اشتية" إن المنطقة التي اكتُشف فيها بئر البترول هي مناطق "ج" التي كان يجب أن تنتقل إلى السيادة الفلسطينية قبل ١٨ عاماً، لكن عدم التزام "إسرائيل" بالاتفاقيات حال دون الأمر.

وطالب بتحرّك دولي إزاء مسألة البترول الفلسطيني، مشيراً إلى أن الإيرادات المتوقعة من البئر ليست بالكبيرة، لكن سيكون لها أثر إيجابي على الاقتصاد الفلسطيني.

وأكد "اشتية" على أن الأمر ستتم متابعته قانونياً وسياسياً، مؤكداً أن "إسرائيل" تسرق البترول من حقل رنتيس قرب رام الله، وتمنع استغلال حقول الغاز على حدود على سواحل البحر المتوسط. كما منعت إقامة مشاريع سياحية فلسطينية على شاطئ البحر الميت.

وحمّل "اشتية" الاحتلال مسؤولية خنق الاقتصاد وسرقة المقدرات الفلسطينية وتعطيل فرص الاستثمار، وحصار غزة وفصلها عن الضفة وتأخير إعمارها، ما ولّد مستويات فقر وبطالة غير مسبوقة، خصوصاً في غزة.

دعوى قضائية في واشنطن ضدّ مستثمرين بالمستوطنات

قامت مجموعة من الحقوقيين الفلسطينيين والناشطين ممّن يدعمون القضية الفلسطينية، برفع دعوى قضائية رسمية لدى المحكمة الاتحادية الأميركية في واشنطن، ضدّ داعمي الاستيطان الإسرائيلي في الولايات المتحدة.

وتطالب المجموعة بدفع تعويضات تصل قيمتها إلى ٣٤,٥ مليار دولار للمتضرّرين، الذين يعانون من الانتهاكات الإسرائيلية في مختلف المجالات والنّواحي، ضدّ عدد من الشخصيات ورجال الأعمال والمؤسّسات المرتبطة بالمستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية. ونقلت صحيفة "الأيام" المحلّية، عن المحامي غاندي أمين، قوله إن الفكرة هذه تُعتبر نوعاً من ردّ فعل فلسطيني على تقديم "إسرائيل" عدداً من القضايا في المحاكم الأميركية ضدّ الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، وحتى البنوك الفلسطينية، طالبت فيه تعويض الإسرائيليين بحجّة أن المقاومة الفلسطينية هي "عمل غير مشروع"!

وأكد أمين أنه، وبالتعاون مع مجموعة من المحامين والناشطين الحقوقيين والمجتمعيين، انطلقت دراسة إمكانية محاكمة من يدعمون المستوطنات الإسرائيلية، ليتبيّن خلال بحثهم وجود مؤسسات أميركية غير ربحية (لا تدفع الضرائب) تقدّم دعماً جاداً للمستوطنات الإسرائيلية، بما يضاهي ١٥ مليار دولار سنوياً.

وبحسب ما صرّح به أمين، ووفق هذه المعطيات، فقد قدّمت هذه المؤسسات، خلال الـ ٢٠ عاماً الماضية، دعماً إلى "إسرائيل" بلغ ما يقارب الرقم الخيالي: ٣٥٠ مليار دولار أميركي، وصلت المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراض فلسطينية.

وأوضح الحقوقي أمين، أنه تمّ تقديم دعوى أولى ضدّ الخزينة الأميركية في المحكمة الاتحادية في واشنطن مؤخراً، من أجل المطالبة بوقف المساعدات الأميركية التي تقدّم للمستوطنات، لعدم شرعيّتها ولاستفحال الممارسات الاستيطانية غير القانونية للمستوطنين اليمينيين.

أما الدعوى الثانية التي تقدّمت بها مجموعة الحقوقيين الداعمين للقضية الفلسطينية، فجاءت ضدّ قرابة الـ ٢٠٠ رجل أعمال وشركة أميركية، وذلك للمطالبة بتعويضات للفلسطينيين الذين تضرّروا بسبب المستوطنات والمستوطنين، وبسبب الاستثمارات في المستوطنات.

وأشار أمين إلى أن "فرص نجاح هكذا قضايا لا تُقاس فقط بربح القضية أو خسارتها"، لينوّه إلى وجود شركات طلبت بالفعل الانسحاب من القضيّة مقابل دفع تعويضات للفلسطينيين".

واستدرك: "هناك خلافات على مبالغ التعويض، وهذا نجاح كبير. كما أن من النجاحات توعية الشعب الأميركي بوجود شعب مظلوم تحت الاحتلال، وكذلك توعية رجال الأعمال والشركات أن الاستثمار في أرض محتلّة هو مخالف للقانون الدولي".

ونوّه الحقوقي أمين إلى أن الدعاوى ضدّ المستوطنات والمستوطنين لن تقتصر على الولايات المتحدة الأميركية، مشيراً إلى نيّة التوجه لرفع دعاوى مماثلة في دول أوروبا المختلفة، ضدّ رجال أعمال وشركات تدعم المستوطنين ومستوطناتهم، وهي تشمل شخصيات عربية وفلسطينية.

مقاطعة "إسرائيل" من داخلها.. انطلاقة صادمة والملاحقة لن توقفها

شكّل انطلاق حملة مقاطعة فلسطينيي الـ٤٨ ضدّ "إسرائيل"، صدمة بالنسبة للمؤسسة الإسرائيلية التي اعتبرت مجرّد الحديث عن هذه الانطلاقة من عمق الكيان، خطرًا يهدّد أمنها ووجودها.

ومن أجل ذلك، تلاحق المؤسسة الإسرائيلية الحراك الشبابي والمؤسساتي الوطني الذي أطلق حملة مقاطعة "إسرائيل" داخل أراضي الـ٤٨، والذي أعلن عن مشروعه خلال مؤتمر بعنوان "المقاطعة وفلسطينيّو الـ٤٨" في مدينة الناصرة قبل أكثر من شهر.

واستعرض المؤتمر إمكانيات وتعقيدات حملات مقاطعة "إسرائيل" في الداخل الفلسطيني، على المستوى الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، والتي تقوم عليها مجموعة "متحرّكين من أجل فلسطين" وحراك حيفا.

وتتفرّع هذه المجموعة من جمعية الشباب العرب . بلدنا، وتنضوي تحتها شخصيات شبابية ومؤسساتية ووطنية وقيادات في الداخل.

وعقب المؤتمر الذي تمّ خلاله إطلاق لجنة المقاطعة ضدّ "إسرائيل"، وشملت شخصيات سياسية ووطنية وشبابية، أصدرت المؤسسة الإسرائيلية قرارًا بمنع تحرك هذه اللجنة.

إن اللجنة التي شكِّلت داخل المؤتمر ستركّز جلّ عملها في موضوع مقاطعة "إسرائيل" بشكل عام، بما يشمل التواصل الثقافي والاقتصادي، وذلك بالاستفادة من التجربة الناجحة لحركة المقاطعة العالمية (دي بي أس).

وتستهدف حركة المقاطعة بالـ٤٨ أيضًا، مقاطعة الشخصيات والنشطاء الذين يدخلون إلى أراضي الـ٤٨ عبر السفارة الإسرائيلية أو بموافقة الحكومة الإسرائيلية، أو تلك الشخصيات التي تزور مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية.

الاحتلال يلغي أوامر احتجاز جثامين الشهداء

أعلن مكتب رئيس حكومة الاحتلال قراراً بـ"إعادة صلاحية" تسليم جثامين الشهداء الفلسطينيين لذويهم إلى يد ما يُسمّى بوزير الجيش ووزير الأمن الداخلي، بعد أن كان نتنياهو قد احتفظ بها لنفسه وأمر الجيش بعدم إعادة جثامين الشهداء واحتجازها لزيادة معاناة وعقاب عائلاتهم.

وقد ألغى نتنياهو عبر مكتبه أمراً سابقاً كان أصدره نهاية آذار الماضي يقضي بعدم تسليم جثامين الشهداء واحتجازها حتى إشعار اخر.